

Distr.: General
23 October 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والخمسون
البند ٩٦ من جدول الأعمال
مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا

تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٦ المتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة الثالث
المعني بأقل البلدان نموا
تقرير الأمين العام*

موجز

هذا التقرير مقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٦، المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

ويعرض التقرير موجزاً للخطوات التي اتخذت من أجل بدء العمل في مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ولما اضطلعت به مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والهيئات المتعددة الأطراف من أجل إدماج برنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠١٠-٢٠٠١ لصالح أقل البلدان نموا ضمن برامج عملها وضمن العمليات التي تضطلع بها على الصعيد الحكومي الدولي؛ والتنسيق والتعاون فيما بين مكتب الممثل السامي ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف؛ والدعم المقدم من الدول الأعضاء لمكتب الممثل السامي وتعاونها معه.

* قدم التقرير متأخراً إلى خدمات المؤتمرات بسبب توقيت إنشاء مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وقلة عدد موظفيه.

أولا - مقدمة

- ١ - أعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٦، المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السابعة والخمسين تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار.
- ٢ - ويشتمل برنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠١٠-٢٠٠١ لصالح أقل البلدان نمواً (A/CONF.191/11) على مجموعة تتألف من سبعة التزامات محددة تعهدت بها أقل البلدان نمواً وشركاؤها في التنمية. وتتصل هذه الالتزامات بالمجالات التالية: (أ) التشجيع على وضع إطار للسياسات العامة يركز على البشر؛ (ب) حسن التدبير على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ (ج) بناء القدرات البشرية والمؤسسية؛ (د) بناء القدرات الإنتاجية لجعل العولمة مجدية لأقل البلدان نمواً؛ (هـ) تعزيز دور التجارة في التنمية؛ (و) الحد من الضعف وحماية البيئة؛ (ز) تعبئة الموارد المالية.
- ٣ - وقد خص برنامج العمل بالذكر القضايا المتعلقة بالقضاء على الفقر، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وتوفير فرص العمل، وشؤون الحكم، وبناء القدرات، والتنمية المستدامة، والمشاكل الخاصة بالبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بوصفها من القضايا الشاملة. ويرمي برنامج العمل إلى إحراز تقدم ملموس نحو الوفاء بالهدف الإنمائي المتمثل في الحد من الفقر، المنصوص عليه في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (قرار الجمعية العامة ٢/٥٥).

ثانياً - الإجراءات التي اتخذت لتنفيذ لقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٦

ألف - مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

- ٤ - بعد الاستفادة من الخبرات السابقة والدروس المكتسبة فيما يتعلق بتنفيذ برنامجي العمل السابقين المكرسين لأقل البلدان نمواً، شدد برنامج عمل بروكسل على أهمية وجود آلية متابعة فعالة وذات حضور بارز من أجل الإشراف على تنفيذ البرنامج وتنسيق شؤونه واستعراضها ورصدها. وعقب النظر في تقرير الأمين العام عن "آلية المتابعة لتنسيق ومراقبة واستعراض تنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١٠-٢٠٠١"، (A/56/645، و Add.1 و Add.1/Corr.1-2)، قامت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٢٧/٥٦ بإنشاء مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٥ - وبعد ذلك، وفي آذار/مارس ٢٠٠٢، قام الأمين العام بتعيين أنوار الكريم شودري في منصب الممثل السامي. ويشترك الممثل السامي في فريق الإدارة العليا الذي يرأسه الأمين العام، وهو عضو أيضا في اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ويعمل مكتب الممثل السامي على نحو وثيق وبالسرية الواجبة مع مكتب إدارة الموارد البشرية من أجل تعيين موظفين أكفاء لشغل الوظائف التي أقرتها الجمعية العامة. وقد تمكن المكتب في الوقت نفسه، بالاستعانة بفريق صغير ولكنه متفان في العمل، من الاضطلاع بعدد من الأنشطة، ومن تقديم جميع التقارير المطلوبة إلى الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية. وعلى الرغم من أن المكتب قد قدم طلبات عديدة لانتداب موظفين للعمل لديه من مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، فإنه لم يزود بأي موظفين من هذا النوع، الأمر الذي يعزى بصفة أساسية إلى القيود المفروضة على ميزانيات هذه المؤسسات.

٦ - وقد أوصت لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثانية والأربعين، التي عقدت في الفترة من ١٠ حزيران/يونيه إلى ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢، بالموافقة على البرنامج ٢٦ (أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية) من الخطة المتوسطة الأجل ٢٠٠٢-٢٠٠٥ (A/57/6(Prog.26))^(١)، مع إدخال بعض التعديلات عليه. ويتعين على مكتب الممثل السامي، وفقا لهذا البرنامج، أن يكفل تعبئة جميع عناصر منظومة الأمم المتحدة والتنسيق فيما بينها بصورة كاملة؛ وإقامة صلات مع عناصر منظومة الأمم المتحدة الأخرى والحفاظ على هذه الصلات؛ وتنسيق الشؤون الخاصة بنظام مراكز التنسيق المعنية بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ واستعراض التنفيذ على الصعيد القطري وتحليله؛ وتقديم الدعم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة في مجال تقييم التقدم المحرز وإجراء الاستعراضات السنوية لتنفيذ برامج العمل ذات الصلة الخاصة بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والمساعدة في حشد الموارد والدعم على الصعيد الدولي؛ والاضطلاع بأعمال الدعوة؛ وتقديم الدعم للمشاورات الجماعية؛ والتنسيق الوثيق مع المنظمات المتعددة الأطراف المعنية بتنمية أقل البلدان نموا في أفريقيا، وبخاصة في سياق الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ ومساعدة أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في إنشاء آلية فعالة على الصعيد القطري من أجل متابعة تنفيذ برنامج عمل أقل البلدان نموا وغيره من البرامج الأخرى ذات الصلة في كل من هذه البلدان؛ وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٧ - ويتولى الآن مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية تزويد الجمعية العامة بالدعم الخاص بالهيئات التداولية، بما في

ذلك إعداد التقارير ذات الصلة، فضلا عن تقديم الدعم للاجتماعات الوزارية السنوية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية وللمشاورات الجماعية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد وافقت الشعبة الإحصائية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على إعداد موجزات إحصائية عن أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، استناداً إلى الحولية الإحصائية أو كتاب الجيب للإحصاءات العالمية، اللذين تقوم الشعبة بنشرهما. ويجري إعداد موقع شبكي جديد سوف يغطي المسائل المتصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والقضايا ذات الصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وسوف يتولى مكتب الممثل السامي شؤون هذا الموقع. وسوف يجري ربط هذا الموقع أيضاً بقواعد البيانات الخاصة بالشعبة الإحصائية، التي تتصل بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي هذا السياق، سوف تشكل شبكة المعلومات للدول الجزرية الصغيرة النامية التي تديرها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إحدى الوصلات الهامة الخاصة بالمسائل المتصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وسيقوم مكتب الممثل السامي، ضمن الولاية المنوطة به، بتوفير الدعم فيما يتصل بمنتدى الدول الصغيرة، الذي ينعقد في إطار الاجتماعات السنوية للبنك الدولي.

٨ - وفي القرار ٢٢٧/٥٦، دعت الجمعية العامة الدول الأعضاء إلى تقديم كل ما يلزم من دعم لمكتب الممثل السامي، كما طلبت إلى الأمين العام أن يسعى إلى الحصول على تبرعات للمكتب. وإلحاقاً بالاتصالات التي أجراها الممثل السامي مع ممثلي الدول الأعضاء، قام الأمين العام في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ بتوجيه رسالة إلى الدول الأعضاء يطلب فيها إليها تقديم كل ما يلزم من دعم وتعاون لمكتب الممثل السامي إلى جانب تقديم التبرعات إليه لتمكينه من الاضطلاع بمهامه بشكل كامل من أجل دعم التنفيذ الفعال لبرنامج عمل أقل البلدان نمواً، وإطار العمل العالمي للتعاون في مجال النقل العابر بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية وبين جماعة المانحين^(٢). وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(٣). وقد أكد الأمين العام من جديد، في رسالته إلى الدول الأعضاء، الأهمية البالغة للتنفيذ الفعال لبرنامج العمل على الصعيد الوطني. وشجع الأمين العام جميع الدول التي لم تقم بعد بإنشاء منتديات وطنية لمتابعة ورصد تنفيذ برنامج العمل من جانب كل من البلدان الأقل نمواً وشركائها الإنمائيين على أن تفعل هذا. وذكر أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب له دور هام في هذا الصدد، وأن البلدان النامية من مصلحتها أن تدعم الجهود الإنمائية للبلدان التي تمثل أفقر وأضعف قطاعات مجتمع الأمم.

باء - التعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

٩ - يتوقع مكتب الممثل السامي أن يوجد لنفسه دورا عالميا في مجال الدعوة يكفل أن تظل القضايا المتصلة بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية على رأس جدول الأعمال الدولي. وسوف يضطلع المكتب بمحشد الدعم الدولي لمسائل من قبيل القضاء على الفقر وبناء القدرات والإسراع بعجلة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وتعزيز إدماج أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في النظام العالمي بالتدرج وبما يحقق مصالحها، وذلك عن طريق المتابعة الكفؤة والفعالة والجلية لتنفيذ برامج العمل ذات الصلة وتنسيق هذا التنفيذ ورصده. كما سيساهم المكتب في تنفيذ الأهداف الإنمائية ذات الصلة، المرتبطة ببعضها البعض، التي ينص عليها إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية.

١٠ - ويضطلع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بمسؤولية القيام على مستوى منظومة الأمم المتحدة برمتها بتنسيق ومتابعة ورصد تنفيذ برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نموا، وبرنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وإطار العمل العالمي للتعاون في مجال النقل العابر بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية، وبين جماعة المانحين. ويقوم مكتب الممثل السامي أيضا بتنسيق عملية التحضير للاجتماع الوزاري الدولي المعني بالتعاون في النقل العابر الذي سيعقد في كازاخستان في عام ٢٠٠٣. ويجري ذلك بالتعاون الكامل مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) واللجان الإقليمية والبنك الدولي وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف ذات الصلة. وقد عُرض تقرير منفصل عن هذا الموضوع (A/57/340) على الجمعية العامة في دورتها الحالية.

١١ - ومن النقاط التي سيركز عليها المكتب بصفة أساسية رصد تنفيذ أقل البلدان نموا والبلدان المانحة لالتزاماتها بشأن برنامج العمل. وسيعمل مكتب الممثل السامي بشكل وثيق مع شركاء في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، للتأكد من أن نظام المنسق المقيم يقدم دعما كاملا لأقل البلدان نموا في جهودها الرامية إلى تحويل الإجراءات الواردة في برنامج العمل إلى تدابير ملموسة ضمن إطارها الإنمائي الوطني. وسيتعين إدراج تنفيذ برنامج العمل ضمن عمليات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وورقات استراتيجية الحد من الفقر في أقل البلدان نموا، حسبما ينطبق.

١٢ - وفي الفترة من نيسان/أبريل إلى تموز/يوليه ٢٠٠٢ أطلع الممثل السامي كبار المسؤولين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

وصندوق الأمم المتحدة للسكان والأونكتاد ومنظمة الصحة العالمية ومركز التجارة العالمي ومنظمة التجارة العالمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبرنامج العالمي للأغذية وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، على التفاصيل المتعلقة بولاية مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأنشطته المزمعة، كما ناقش معهم سبل كفاءة التنفيذ الفعال لبرنامج العمل، بما في ذلك الحاجة إلى تحديد جهة تنسيق لأقل البلدان نمواً في كل كيان. وقد عينت بالفعل بعض مؤسسات منظومة الأمم المتحدة جهات تنسيق لأقل البلدان نمواً، الأمر الذي سيسر تدفق المعلومات وانتظام الاتصالات بين مكتب الممثل السامي ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

١٣ - وقد عقد الممثل السامي اجتماعات منتظمة مع الأمين العام للأونكتاد وممثلين بارزين آخرين في أمانة الأونكتاد، للتشاور بشأن الجوانب المختلفة للتعاون فيما بينهم. وقدم مكتب الممثل السامي والأونكتاد مساهمات بناءة في مداولات المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٢. وأثناء الدورة ٤٩ لمجلس التجارة والتنمية المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، شارك الممثل الخاص في لجنة الدورة المعنية بأقل البلدان نمواً، واشترك مكتب الممثل السامي مع الأونكتاد في إصدار تقرير أقل البلدان نمواً، لعام ٢٠٠٢^(٤) الذي أعدته أمانة الأونكتاد، في نيويورك في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وقد ركز التقرير بصفة خاصة على طبيعة الفقر في أقل البلدان نمواً.

١٤ - كما أقام مكتب الممثل السامي علاقات عمل مع منظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة الدول الأمريكية، وأمانة الكومنولث، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومنتدى جزر المحيط الهادئ، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا، والجماعة الكاريبية، فضلاً عن المصارف الإنمائية الإقليمية. ونظراً لأن هذه المنظمات تضم عدداً من أقل البلدان نمواً بين أعضائها، يتعين عليها أن تركز على الجهود الإنمائية لأقل البلدان نمواً في أقاليمها وأقاليمها الفرعية، لا سيما تنفيذ برنامج العمل. وقد أتاح اعتماد الاتحاد الأفريقي مؤخراً للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، الفرصة لتعزيز وإكمال الجهود الإنمائية في ٣٤ بلداً أفريقياً من أقل البلدان نمواً.

١٥ - وسيشجع مكتب الممثل السامي إقامة صلات مع المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية المشاركة في الجهود الإنمائية لأقل البلدان نمواً، وكذلك مع القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمؤسسات، في محاولة لإيجاد تعاون أوثق يمكنها من التصدي لمشاكل أقل البلدان نمواً على نحو أفضل.

جيم - إدماج تنفيذ برنامج العمل في صلب الأنشطة الرئيسية

١٦ - تشمل الحملة الدولية، التي بدأها مؤخراً الأمين العام من أجل تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، احتياجات أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بوصفها الفئات المستهدفة الرئيسية. ويعمل مكتب الممثل السامي مع المؤسسات المختصة في منظومة الأمم المتحدة لكي يضمن إدماج برنامج العمل في أنشطتها وفي عملياتها الحكومية الدولية.

١٧ - وقد اتخذ الأونكتاد عدداً من الخطوات الملموسة نحو إدماج الإجراءات والالتزامات ذات الصلة الواردة في برنامج العمل ضمن مهامه وضمن عمل أجهزته الحكومية الدولية. وقام بإعادة توجيه أعماله نحو الأنشطة التي تركز على البحوث وتحليل السياسات والتعاون التقني وبناء القدرات. وقد قام الأونكتاد بدور محوري داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ برامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في الثمانينات والتسعينات. وهكذا أدمج الأونكتاد برنامج عمل بروكسل في برامجه العملية وفي الأعمال التي تقوم بها أجهزته الحكومية الدولية. وعلاوة على ذلك، اتخذت ترتيبات مؤسسية جديدة لتعزيز نظر الأونكتاد في هذه المسائل ضمن مجالات اختصاصه من أجل تحقيق أكبر قدر من الفائدة لأقل البلدان نمواً. وقرر مجلس التجارة والتنمية في دورته الخاصة التاسعة عشرة، المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ في بانكوك، أن يولي مزيداً من الاهتمام لمعالجة مشاكل أقل البلدان نمواً. وستواصل لجنة الدورة المعنية بأقل البلدان نمواً، التي عدلت أعمالها تبعاً لذلك، تركيزها على تنسيق واستعراض ورصد جميع أنشطة الأونكتاد المتصلة بتنفيذ برنامج العمل، وإجراء مناقشة بشأن القضايا الموضوعية والتحليلية التي تهم أقل البلدان نمواً. وسيتم عرض نتائج هذه المداولات على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة كمساهمات في الاستعراض الذي يجريه كل منهما لسير تنفيذ برنامج العمل. وستدرج هذه الأنشطة وغيرها من أنشطة الأونكتاد ذات الصلة في التقرير الشامل الذي سيصدره مكتب الممثل السامي لعرضه على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار الاستعراض السنوي الذي يجريه لتنفيذ برنامج العمل وفقاً لقرار المجلس ٣٣/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢.

١٨ - وقد شدد المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في مقرره ٢٠٠٢/١٤ المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢^(٥) على الحاجة لأن يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ برنامج العمل، ودعا مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى إدماج تنفيذ برنامج العمل في أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأنشطة الصناديق التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا سيما صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. وبموجب المقرر ٢٥/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ دعا المجلس التنفيذي المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى إدماج تنفيذ برنامج عمل بروكسل في الأنشطة التي يضطلع بها الصندوق ضمن برنامج عمله. وطلب المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في مقرره ٨/٢٠٠٢ المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢^(٦) اليونيسيف إلى مواصلة إيلاء اهتمام خاص لبرنامج العمل ضمن أنشطته وركّز على ضرورة أن تنفذ اليونيسيف برنامج عمل بروكسل على نحو فعال ضمن ولايتها. كما دعا المدير التنفيذي لليونيسيف إلى إدماج تنفيذ برنامج العمل ضمن أنشطة اليونيسيف.

١٩ - وقد اتخذت مجالس إدارات كيانات أخرى مثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة التجارة العالمية مقررات من أجل إدماج تنفيذ برنامج العمل في صلب أنشطتها الرئيسية. ولمشاركة البنك الدولي، الذي يعتبر شريكا إنمائيا أساسيا، أهميتها بالنسبة للتنفيذ الفعال لبرنامج عمل بروكسل، لا سيما في سياق إعداد ورقات استراتيجية الحد من الفقر على المستوى القطري.

٢٠ - وقد اتخذت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية خطوات نحو تنفيذ توصيات برنامج العمل وإدماج تنفيذه في صلب الأنشطة الرئيسية لأقل البلدان نموا من خلال الآليات الموجودة والمعنية بتقديم المساعدة على المستوى القطري. وتم توجيه اهتمام المنسقين المقيمين وأعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية إلى ضرورة دعم عملية صياغة استراتيجية للحد من الفقر في كل بلد، على أن تعكس تلك الاستراتيجية التي تصوغها كل بلد على حدة احتياجات هذا البلد والوضع فيه فضلا عن توصيات مؤتمرات الأمم المتحدة، بما في ذلك التوصيات التي وردت في برنامج العمل لأقل البلدان نموا، كلما وجدت الحكومات هذه التوصيات مناسبة وذات صلة. وعلاوة على دعم عملية صياغة استراتيجية وطنية، يقوم فريق الأمم المتحدة القطري بإعداد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الذي يحدد النتائج الإنمائية الرئيسية التي تحتاج إلى دعم من الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة، وتعكس الأولويات الوطنية والمزايا النسبية لمنظومة الأمم المتحدة. وسيكون برنامج عمل بروكسل بمثابة دليل مهم للحكومة ومنظومة الأمم المتحدة في هذه العملية.

٢١ - نظرا للقُدرة المحدودة لدى معظم أقل البلدان نموا على رصد التقدم المحرز بشكل سنوي، فقد تم توجيه اهتمام أفرقة الأمم المتحدة القطرية إلى وجوب التعاون مع الحكومات من أجل تحديد المؤشرات الأساسية للفقر في كل بلد. وستساعد أفرقة الأمم المتحدة القطرية في زيادة القدرة الوطنية على جمع واستخدام البيانات اللازمة لرصد التقدم المحرز في الحد من الفقر، وتهيئة المجال لكل حكومة كي تقوم بمراجعة استراتيجياتها الوطنية للحد من الفقر، كلما لزم الأمر.

دال - إعادة النظر في تسمية مكتب المنسق الخاص لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومهامه

٢٢ - نظرت لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثانية والأربعين المعقودة في الفترة من ١٠ حزيران/يونيه إلى ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٢ في التنقيحات المقترحة للبرنامج ٩، التجارة والتنمية، من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ (A/57/6 Prog. 6)^(٧) وأوصت بالموافقة عليها مع إدخال بعض التعديلات عليها، ويتصل البرنامج الفرعي ٥ من البرنامج ٩ بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ووفقا للتنقيحات، سيصبح اسم الوحدة المسؤولة عن البرنامج الفرعي ٥ البرنامج الخاص المعني بأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحيث يعكس الإجراء الذي اتخذته الجمعية في قرارها ٢٢٧/٥٦.

٢٣ - ووفقا للخطة المتوسطة الأجل المنقحة، ستشمل مهام الوحدة التنظيمية الجديدة: (أ) متابعة ورصد وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ النتائج ذات الصلة لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، وقرارات الجمعية العامة وغيرها من المبادرات الدولية التي تندرج ضمن مجالات اختصاص الأونكتاد؛ (ب) متابعة الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نموا؛ (ج) تيسير تنفيذ إطار العمل العالمي للتعاون في مجال النقل العابر بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وبين مجتمع المانحين؛ (د) والمساهمة في تنفيذ الجوانب ذات الصلة لبرنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٤ - وستساهم الأنشطة التي سيتم القيام بها وفقا للبرنامج الفرعي، في ما يتصل بالجوانب التي تهم الأونكتاد، في نظر الجمعية العامة وسائر المنتديات الحكومية الدولية ذات الصلة في المشاكل المحددة التي تنفرد بها أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وفي تنسيق أنشطة المساعدة التقنية المبذولة في إطار الأونكتاد

لصالح تلك البلدان. وسوف يشمل ذلك تطوير نظم المرور العابر في بلدان المرور العابر النامية.

هاء - الدعم المقدم على المستوى الإقليمي

٢٥ - أكد برنامج عمل بروكسل على ضرورة أن تضطلع اللجان الإقليمية ذات الصلة، بالتنسيق الوثيق مع عمليات المتابعة التي تجرى على المستوى العالمي والقطري، وبالتعاون مع المصارف الإنمائية دون الإقليمية والإقليمية والمنظمات دون الإقليمية والحكومية الدولية الإقليمية، بإجراء عمليات رصد دوري واستعراض التقدم المحرز نحو تنفيذ برنامج العمل على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي (A/CONF.191/11، الفقرة ١٠٥). وسوف تستند هذه الترتيبات دون الإقليمية والإقليمية إلى الآليات القائمة. وفي هذا السياق ستقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بدور رائد في منطقة كل منها. وقد بادر الممثل السامي بإجراء مشاورات مع الأمناء التنفيذيين للجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن إدماج برنامج العمل في برامج عمل المنظمات الإقليمية دون الإقليمية ذات الصلة. وسيشارك الممثل السامي في المؤتمر الوشيك لوزراء المالية والتخطيط الأفارقة، الذي سيعقد في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

واو - الاستعراض الذي يقوم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٢٦ - قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في مقرره ٣٢٠/٢٠٠١ المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، أن يدخل في إطار بند جدول الأعمال المعنون "التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة" بندا فرعيا في جدول الأعمال العادي بعنوان "استعراض وتنسيق تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً". ووفقا لهذا المقرر، قدم الممثل السامي تقريرا شفويا إلى المجلس في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٢ عن استعراض وتنسيق تنفيذ برنامج العمل كما قدم توصيات للاضطلاع الفعال بالاستعراض السنوي (انظر E/2002/SR.29).

٢٧ - وفي قراره ٣٣/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢، أحاط المجلس علما بالتقرير الشفوي وطلب إلى الممثل السامي أن يقدم إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٣ تقريرا شاملا عن تنفيذ برنامج العمل ودعاه إلى التشاور مع الدول الأعضاء بشأن الشكل المناسب لهذا التقرير الشامل الذي يمكن أن يكون مثالا في شكل مصفوفة بالانجازات. وفي

القرار نفسه، أكد المجلس مجدداً على ضرورة أن تعنى المتابعة على الصعيد العالمي لبرنامج العمل أساساً بتقييم الأداء الاقتصادي والاجتماعي لأقل البلدان نمواً، وبرصد تنفيذ الالتزامات التي قطعتها هذه البلدان وشركاؤها، وباستعراض سير عمل آليات التنفيذ والمتابعة على المستويات القطرية ودون الإقليمية والإقليمية والقطاعية، وتطورات السياسة العامة على المستوى العالمي التي لها آثار على أقل البلدان نمواً.

٢٨ - ودعا المجلس كل بلد من أقل البلدان نمواً إلى أن يقوم، بدعم من شركائه الإنمائيين، بتعزيز تنفيذ الإجراءات الواردة في برنامج العمل عن طريق ترجمتها إلى تدابير محددة تتخذ في إطاره الإنمائي الوطني واستراتيجيته الوطنية للقضاء على الفقر، ولا سيما ورقات استراتيجية الحد من الفقر، إن وجدت، وبمشاركة المجتمع المدني، بما فيه القطاع الخاص وذلك على أساس حوار شامل ذي قاعدة عريضة. ودعا المجلس الممثل السامي إلى أن يقدم تقريره المرحلي في حينه حتى يمكن النظر على النحو الواجب في تنفيذ برنامج العمل خلال الدورة الموضوعية للمجلس. ودعا المجلس أيضاً جميع الشركاء الإنمائيين، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف إلى التعاون مع مكتب الممثل السامي في إنجاز ولايته.

زاي - الدعم المقدم من الدول الأعضاء إلى مكتب الممثل السامي

٢٩ - ما برح الممثل السامي يجتمع بانتظام بممثلي البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وشركائهم في التنمية لتركيز الاهتمام مجدداً على تنفيذ برامج العمل ذات الصلة. وقد عقد اجتماعه الأول مع ممثلي أقل البلدان نمواً في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ لتقديم إحاطة إليهم عن المسؤوليات والأنشطة المتعلقة بالتخطيط التي يضطلع بها المكتب. وقد أعرب ممثلو أقل البلدان نمواً عن دعمهم الكامل للعمل الفعال الذي يقوم به المكتب في تنفيذ برنامج العمل. وعقد الممثل السامي اجتماعات مستقلة مع ممثلي البلدان النامية غير الساحلية في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ والدول الجزرية الصغيرة النامية في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

٣٠ - وأولى الشركاء الدوليون في التنمية عناية خاصة لشواغل أقل البلدان نمواً في الوثائق المتعلقة بنتائج المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية المعقود في الدوحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في آذار/مارس ٢٠٠٢. وقد وضع اجتماع مجموعة الثمانية المعقود في كاناناسكيس، كندا، في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، في الاعتبار شواغل أقل البلدان نمواً ووافق على تحقيق الهدف المتمثل في وصول جميع المنتجات التي منشؤها هذه البلدان إلى الأسواق معفاة من الضرائب ومن نظام الحصص؛ وزيادة مبلغ

بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتمويل الصندوق الاستثماري للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بشكل كامل؛ وزيادة استخدام المنح بدلا من القروض لأكثر البلدان فقرا المعرضة للاستدانة. وجرى التشديد في خطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة^(٨) على أن إحراز التقدم في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا يتطلب من المجتمع الدولي تنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، مثل برامج العمل التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا والمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣١ - وقدم الممثل السامي إحاطة إلى الأمين العام وإلى مسؤولين كبار آخرين في منظمة الوحدة الأفريقية التي أصبحت الآن الاتحاد الأفريقي، في أديس أبابا. وبعد ذلك، وبناء على دعوة منظمة الوحدة الأفريقية، اشترك ممثل من مكتب الممثل السامي في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي المعقود في ديربان، جنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٨ حزيران/يونيه إلى ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢. كما أنه أقام اتصالات مع كبار المسؤولين في أمانة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بغرض إقامة علاقات عمل وثيقة معهم بالنظر إلى ٣٤ من أصل ٤٩ بلدا من أقل البلدان نموا توجد في أفريقيا.

٣٢ - وقد زار الممثل السامي مقر المفوضية الأوروبية في بروكسل في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٢، وقدم إحاطة إلى كبار المسؤولين عن أنشطة المكتب وسعى إلى الحصول على الدعم والتعاون من المفوضية لتنفيذ برنامج العمل تنفيذا فعالا. كما قدم الممثل السامي إحاطة عن أنشطة المكتب إلى ممثلي الاتحاد الأوروبي في نيويورك. وبناء على دعوة حكومة اليابان، قام الممثل السامي بزيارة اليابان من ٢٦ إلى ٢٩ تموز/يوليه وعقد مناقشات مع مسؤولين كبار بشأن تعزيز الدعم الذي تقدمه تلك الحكومة إلى أقل البلدان نموا، وركز بصورة خاصة على احتياجات أقل البلدان نموا في أفريقيا وعلى الاستفادة إلى أقصى درجة من التعاون المحتمل بين الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية.

حاء - المؤتمر الوزاري المعني بأقل البلدان نموا، المعقود في كوتونو، ٥-٧ آب/أغسطس ٢٠٠٢

٣٣ - عقدت حكومة بنن، بصفتها رئيسة مكتب التنسيق لأقل البلدان نموا، المؤتمر الوزاري الأول لأقل البلدان نموا في كوتونو في الفترة من ٥ إلى ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٢. وتشمل المسائل الأساسية التي نوقشت في المؤتمر ما يلي: (أ) التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل من منظور أقل البلدان نموا والإجراءات التي اتخذها الشركاء في عملية التنمية للوفاء بالتزاماتهم؛ (ب) شواغل أقل البلدان نموا المتعلقة بمتابعة المناسبات العالمية الأساسية، بما فيها

الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية؛ (ج) معالجة المسائل والشواغل التي تهم أقل البلدان نموا في المناسبات الأساسية القادمة لا سيما في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة؛ (د) التطورات المتصلة بترتيبات متابعة برنامج العمل. وقدم مكتب الممثل السامي دعما فنيا للمؤتمر الذي تلقى أيضا دعما من حكومة الدانمرك.

٣٤ - ووجه المؤتمر الوزاري الانتباه إلى الدور الحيوي الذي تلعبه السلع الأساسية والزراعة في اقتصادات أقل البلدان نموا باعتبارهما قطاعين مهمين في توفير فرص العمل وحصائل التصدير والإيرادات الحكومية. وفي هذا السياق، دعا الوزراء إلى تعزيز التعاون بين كل من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ومرفق البيئة العالمية، والصندوق المشترك للسلع الأساسية، كما دعوا المجتمع الدولي إلى زيادة دعمه المالي والتقني لهذه الأدوات والمؤسسات. ورحب المؤتمر أيضا بالتدابير التي اتخذتها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وسائر المؤسسات المتعددة الأطراف من أجل تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، ودعا أصحاب المصلحة هؤلاء إلى إجراء زيادة كبيرة في مواردهم وجهودهم من أجل بناء القدرات، وتحقيق التنمية في أقل البلدان نموا، بما في ذلك مراعاة أهمية تقاسم أفضل ممارسات التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا.

٣٥ - ورحب المؤتمر الوزاري، في إعلان كوتونو، بإنشاء مكتب الممثل السامي وأعرب عن تقديره للأمين العام لقيامه بتعيين الممثل السامي. ودعا أيضا إلى إنشاء صندوق استثماري لأقل البلدان نمو يتولى إدارته مكتب الممثل السامي، بهدف تقديم الدعم لأقل البلدان نموا في تنفيذ برنامج العمل.

طاء - تعزيز القدرة التنفيذية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة

٣٦ - الأمين العام ملتزم التزاما كاملا بتعزيز القدرات التنفيذية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة بشكل أكثر فعالية إلى البلدان النامية، لا سيما إلى أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، من أجل تحقيق الأهداف والمقاصد المتفق عليها في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية؛ و"توافق آراء مونتييري"^(٩)؛ وجدول أعمال الدوحة الإنمائي^(١٠)؛ وخطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة^(٨)؛ وبرامج العمل ذات الصلة بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وقد طلب إلى الأمم المتحدة أن تشارك في معالجة جميع جوانب التعاون الدولي تقريبا. وهذا يتطلب تكييف برنامج عملهما وفقا لذلك من أجل دعم الأهداف والأولويات الدولية المرسومة في إعلان الألفية وفي النتائج

المذكورة أعلاه للمؤتمرات الرئيسية. ويجب أن تتمتع الأمم المتحدة بقدرة أكبر على تلبية احتياجات البلدان النامية، لا سيما الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٧ - وقد بدأ الأمين العام مؤخراً حملة الألفية بغرض زيادة الدعم المقدم للمساعدة الإنمائية، والفرص التجارية، وتخفيف الدين، ونقل التكنولوجيا، وغير ذلك من أوجه الدعم اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وستستهدف الحملة العالمية للألفية الهيئات والمنتديات الدولية والحكومية الدولية وعلى المستويين العالمي والإقليمي وعلى مستويات الحكومات والمجالس التشريعية الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائل الإعلام.

٣٨ - وستعمل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على تعزيز إدخال تنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية في صلب أنشطتها ذات الصلة، وتنسيق أنشطتها لتحقيق التعاون وأوجه التكامل. وفي تقريره المعنون "تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات" (A/57/387 و Corr.1) قدم الأمين العام مجموعة مقترحات تهدف إلى تأمين إيلاء المنظمة اهتمامها للأولويات التي اتفقت عليها الدول الأعضاء وفي تحسين الأمانة العامة للخدمات التي توفرها. وأوليت عناية خاصة لتعزيز القدرة التنفيذية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة عن طريق رسم أدوار ومسؤوليات لمختلف كيانات الأمم المتحدة تكون أفضل تنسيقاً وأكثر فعالية ومحددة تحديداً جيداً.

٣٩ - وسيجري تعزيز أهمية الأمم المتحدة وقدرتها وفعاليتها. كما سيجري تعزيز نظام المنسق المقيم لتوفير دعم أفضل للبرامج الإنمائية والإنسانية. وستقوم وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في كل قطر من الأقطار بتحسين التنسيق فيما بينها وتحسين قدرتها على أداء خدمات فعالة حسب الإمكان من خلال تجميع الموارد، والبرمجة المشتركة، وإنشاء شبكات مشتركة لقواعد البيانات والمعلومات.

٤٠ - ويرى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أنه في معرض تعزيز قدرته التنفيذية ينبغي إيلاء الاعتبار الكامل لزيادة الأنشطة المتولدة عن نتائج المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية. وستولى الأولوية لزيادة قدرة البلدان النامية، لا سيما في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، لكي تتمكن من المشاركة بشكل فعال في تنفيذ جدول أعمال الدوحة الإنمائي. كما ستؤخذ في الاعتبار الآثار المترتبة في الميزانية على الولايات الإضافية الممنوحة للأونكتاد فيما يتصل بجدول الأعمال ذاك في سياق الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

ثالثاً - خاتمة

٤١ - ما ورد في هذا التقرير إنما هو عرض للخطوات التي اتخذت لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٦. ومن الأهمية بمكان، ونحن نواصل تعزيز آليات المتابعة لبرامج العمل ذات الصلة خدمة لمصلحة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، أن يولي اهتمام خاص لرصد تنفيذ هذه المبادرات بشكل فعال. ومع أن المسؤولية الأساسية تظل ملقاة على عاتق البلدان التي وضعت برامج العمل لمصلحتها، فإنه لا يمكن تحقيق الأهداف والمقاصد هذه دون تعاون شركائها في التنمية ودعمهم. وسيؤدي مكتب الممثل السامي دوراً أساسياً في هذه العملية، وآمل في أن تواصل الدول الأعضاء دعم المكتب لتمكينه من الاضطلاع بالمهام المخولة إليه. ويسرني أن يكون الممثل السامي قد أقام علاقات عمل ممتازة مع أعضاء أسرة الأمم المتحدة بالأخص مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وأرغب في اختتام هذا التقرير بتجديد التزامي بضمان قيام منظومة الأمم المتحدة ككل بدعم الجهود الإنمائية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بطريقة منسقة تنسيقاً جيداً.

الحواشي

- (١) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والخمسون، الملحق رقم ١٦، (A/57/16)، الفصل الثالث، الفرع باء.
- (٢) انظر TD/B/42 (1) – TD/B/LDS/AC.1/7.
- (٣) المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بربانتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18، والتصويبان)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.
- (٤) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.D.130.
- (٥) انظر DP/2002/230.
- (٦) انظر E/2002/L.10، المقرر أن تصدر في شكلها النهائي ضمن الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٢، الملحق رقم ١٤ (E/2002/34/Rev.1).
- (٧) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والخمسون، الملحق رقم ١٦ (A/57/16)، الفصل الثالث، الفرع باء.
- (٨) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (A/CONF.199/20)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.
- (٩) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.
- (١٠) انظر الإعلان الوزاري الذي اعتمدته المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية (A/C.2/56/7)، المرفق.